

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

140514 140514 14-32736X (A)



البيان

يستهدف هذا البيان أن يكون مؤشراً إلى بعض القضايا التي تتصل على حد سواء بموضوع الضحايا وموضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

فمشكلة الإيقاع بالضحايا في سائر أنحاء العالم تثير قلقاً متنامياً لا ينقطع، حتى في الدول التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الإيذاء. ومن المفجع أن العوامل نفسها التي قادت، ولا تزال تقود البشرية إلى تحقيق النجاح، هي نفسها العوامل التي يرجح إلى حد كبير أن تسهم في الإيقاع بالضحايا فرادى وجماعات. فعلى سبيل المثال، تسهم المساعدات الأجنبية من ناحية في إعانة المهمشين والمحرومين والضعفاء. ولكنها تسهم أيضاً، من ناحية أخرى، في بقاء الديكتاتوريين المستبدين والحكومات الفاسدة في السلطة والإمعان في إيذاء من يعتبرون أنهم يناصرونهم العدا.

وتعدُّ الحكومات وقطاعات الأعمال والمجتمع المدني الذين يتعاملون عن مثل هذا الإيذاء ولا يبدون، ضمن جملة أشياء، أكثر انشغالاً إزاء انتهاك الحقوق، أطرافاً ممالئة جهاراً وضمنياً. ولحسن الطالع، توحى الخطوات المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك بشراً كثيرين باتوا واعين لذلك ويرفضون العيش في عالم تسوده أوضاع متطرفة.

وتمثل الجريمة العنيفة نموذجاً بارزاً في هذا السياق. فهي تؤثر كل يوم في حياة الناس تأثيراً عميقاً يستمر لآمد طويلة؛ كما أنها تتسبب في آثار هائلة على التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. وفي أحيان كثيرة يكون الناس أكثر أمناً في الشوارع منه في بيوتهم. ويمكن أن يكون النساء والأطفال أكثر شعوراً بالأمن مع الأعراب منه مع أفراد من الأسرة أو الأصدقاء أو المعارف المقربين. ولا تنتشر الجريمة العنيفة على سوية واحدة في أنحاء العالم؛ وواقع الأمر أن هناك فروقاً بارزة فيما بين البلدان وفي داخل البلدان. وفي كل يوم يشهد الناس الآثار الساطعة والمرعبة للعنف، غير أن هذا الهول لا يحرك في أغلب الأوقات ما يستحقه من الإدانة.

وعلاوة على ذلك، لا بد أن يُفهم العنف من منظور الحالة المرضية الشخصية وكذلك من المنظورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فأسباب العنف تتضمن الإحباط والغضب والتعصب والشعور بالضيم والمرض العقلي وإساءة استعمال العقاقير المخدرة والإسراف في تعاطيها والتشرد والبيئات المترلية المضطربة والمياكل الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة مثل أحوال التوزيع غير العادل للموارد.

ومن الممكن عمل الكثير للتخفيف من العنف التدميري وتقليل المعاناة الإنسانية. وتماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، وبغية تقليل العنف، يتعين على سبيل المثال أن يكون

اقتسام موارد العالم أكثر إنصافاً حتى يتسنى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويتعين أيضاً أن يكون توزيع الغذاء، كمثال محدد، توزيعاً منصفاً حتى لا يتضور سيئو التغذية جوعاً بينما تزداد حفنة قليلة بدانة.

ومن المحتم أن يحترم من بيدهم زمام الأمر في الدول القومية احتياجات الجميع. وقد كُلفت الأمم المتحدة بمهمة أن تكون المحفل الأهم الذي يجري منه مراقبة اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تقليل العنف ومنع الإيقاع بالضحايا. ويفترض تحقيق النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أن المجتمع الدولي ماضٍ بالفعل في الاتجاه الصحيح؛ لكنه، ومنذ حدوث الأزمة الاقتصادية، يبدو لعدد وافر من الضحايا المكابدين، أن الحكومات وقطاعات الأعمال وجهات أخرى في ربكة من أمرها، بدلاً من أن تكون منخرطة معاً في عمل متضافر. وتناشد الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا الجميع توسيع آفاقهم والتطلع أبعد من المصلحة الذاتية وأبعد من مصلحة الدولة أو المنطقة، والنظر إلى الأمر من منظور البشرية جمعاء.